جسر

تحقيق ٦ منظمات المجتمع المدني بين ضعف الإمكانات وقلة الخبرات

رأي ٧ الائتلاف الوطني بعد عام من تأسيسه - خلاصات وتوصيات

سورية أسبوعية مستقلة | تصدر عن مؤسسة النهرين للثقافة والاعلام | الثلاثاء ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٣ / العدد السادس و الأربعون/ السنة الأولى

النظام يعيد "تنظيم" السجلات المدنية ويصدر بطاقات شخصية جديدة

"الطلاق والزواج الدولي على الطاولة السورية"

بهزاد حاج حمو

جاء تحديد موعد المؤتمر الدولي للسلام بشأن سورية "جنيف2" في 22 كانون الثاني من العام المقبل، بعد سلسلة أحداث دراماتيكية تخلّلتها لقاءات وتفاهمات وخيبات متتالية على المسرح الدولي.. فبات واضحاً الانكفاء الأمريكي في داخل بيته الأبيض، والحفاظ على "نظافة يده"، ولو علناً، من دماء جديدة وغزيرة قد تهرق في الشرق؛ معلّلاً انكفائه بعدم نضوج الأطراف المتصارعة، وفسح المجال أمامها لخلق تفاهمات داخلية برضى هذه الأطراف، متبجّحة بثوابت حيال الملف السوري، لا تختلف عن شعارات النظام ومحمور الممانعة في شيء من حيث النظرية والتطبيق..

في المقابل تصعد إيران، الساعية إلى نزع المخالب الدولية من جسمها الاقتصادي والسياسي، إلى المسرح الدولي، محتبئة في عمامة "شيخها الرئيس المعتدل". حيث كسبتْ خلال هذه المرحلة اعترافاً بشرعية برنامجها النووي، وإنْ على نطاق ضيّق، وضمن شروط ومحدِّدات قد تؤدي إلى قصقصة أجنحتها، لكن التفاهم بين "الشيطان الأكبر- أمريكا"، بحسب إيران، وإحدى أشرس الدول في "محور الشر- إيران" بحسب أمريكا، ينذر بزواج شرعي على طاولة القضية السورية، وسيكون لهذا الزواج بكل تأكيد تبعات على الشأن السوري|، قد يكون أقلها "طفلاً إيرانياً أمريكياً" يحضر المفاوضات الدولية في "جنيف2"، ويطرح أوراقه المهورة بختم الاعتراف الدولي على الطاولة السورية الدامية.

وعلى الجانب الآخر من الخليج، ترزح الدول العربية – الداعمة للثورة السورية، والمناهضة لموقف إيران الداعم للنظام السوري – في شتات خفيّ؛ تفسره التصريحات المتضاربة حول تفاهم روسي – سعودي حيال الملف السوري، ونفي الأخير لتأكيدات الأول بعيد اتصالات أجريت بين القيادات من الطرفين.

وفي علاقة عكسية مع أفول نجم "حاضن تمثال الحرية" يزداد بريق "القيصر" الروسي ويكسب المزيد من الأوراق التي تؤهّله لا ليكون مشاركاً فعالاً في أية مباحثات بشأن سورية فحسب، بل تتفتح الشهية الروسية ليكون الأوحد القادر على اللعب في تناقضات الحلفاء والأعداء في شرقنا العجيب.

النظام القاتل لا يخسر شيئاً؛ فالمستسلم الذي تعرى أمام أول تهديد بضربة عسكرية لن يخوض في قضايا الكرامة والسيادة، لكن العتب على المعارضة التي تنقاد إلى حفلات زواج كريهة قد يسمح لها أن تقام على أراضيها، بحجة إنجاح مشروع السلام.

لاجئون ومجاهدون ٩

كتاب الشعب يريد ٨

على معبر الموت.. ١٠

الائتلاف: لن نقبل بوجود أي جسم آخر سوانا أثناء المفاوضات في مؤتمر "جنيف ٢"

أكد الناطق الرسمي باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة "لؤي الصافي" على أن الائتلاف "لن يقبل بوجود أي جسم آخر سواه أثناء المفاوضات في مؤتمر جنيف٢"، معتبراً الائتلاف "الجهة الوحيدة المخولة في تحديد أعضاء الوفد المفاوض في المؤتمر". ونبه "الصافي" المجتمع الدولي بأن "قرار الائتلاف فيما يخص المشاركة في جنيف٢، لا ينفصل عن تفاصيله التي تؤكد على وجوب تنحي الأسد، ونقل السلطة إلى هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات الرئاسية والعسكرية والأمنية".

وجاء هذا التصريح بعد أن كثرت التسريبات والإشاعات عن تشكيلة الوفد الذي سيمثل المعارضة في "جنيف ٢"، والذي قيل إنه سيشمل عدة أطراف سياسية، تحددها تدخلات بعض القوى الدولية، ولن يكون الائتلاف سوى إحدى هذه القوى.

إلا أن تصريحات "الصافي" أثارت تساؤلات عديدة حول ما يستند إليه الائتلاف في إعلاناته هذه.

من جهته صرّح "فاروق طيفور"، نائب رئيس الائتلاف، بأن "بيان "لندن ١١" لدول أصدقاء الشعب السوري، يعتبر المرجعية الأساسية لموقف الائتلاف من جنيف".

وأشار "طيفور" إلى أن "الائتلاف همّ بتشكيل فريقين من أجل توضيح ثوابته فيما يتعلق بذهابه إلى جنيف٢، وأنه سيكلّف أحد الفريقين بشرح موقف الائتلاف ومبادئه تجاه جنيف للجيش السوري الحر والمجالس المحلية وغيرها من الكتل الثورية في سورية، وفريق آخر سيحاور المجتمع الدولي لبيان المتطلبات التي يريدها الشعب السوري من مؤتمر جنيف٢". ورفض "طيفور" أي دور لإيران في جنيف٢ معتبراً إياها "شريكاً في قتل السوريين وأنها جزء من المشكلة، ومن المحال أن تكون جزءاً من الحل".

هذا وانتقد نائب رئيس الائتلاف الموقف "اللامبالي" للمجتمع الدولي تجاه قتل السوريين، إضافة إلى الموقف الروسي الذي وصفه بعدم رغبته لسماع وجهات النظر الأخرى.

والتقت تصريحات "بدر الدين جاموس"، الأمين العام للائتلاف مع تصريحات "طيفور" و"الصافي"، حيث أكد على أن "الوفد المفاوض في جنيف٢ سيحدده الائتلاف الوطني بشكل حصري، وأن الائتلاف لن يذهب إلى جنيف لمجرد الذهاب، ولكن بغية تحقيق أهداف جنيف المتمثلة في شروط الائتلاف".

كما اشترط الائتلاف للذهاب إلى جنيف، إضافة لما سبق، "إدخال قوافل الإغاثة إلى كافة المناطق المحاصرة، والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين". ورحب ممثلو الجيش الحر في الائتلاف بأي "حل سياسي يقوم على محاسبة المجرمين، وتشكيل هيئة انتقالية بصلاحيات كاملة" تضمن عدم وجود بشار وأزلامه في مستقبل سورية.

المجلس الوطني يدعو السوريين في تركيا إلى رد الجميل والالتزام الصارم بالقوانين

بعد أن تناقلت وسائل الإعلام المختلفة عدة أخبار عن تجاوزات ومخالفات قام بها بعض السوريين المقيمين في تركيا، ومنها ارتكاب مواطن سوري جريمة قتل بحق رب عمله التركي، أصدر المجلس الوطني السوري بياناً، وجهه إلى "جميع المواطنين السوريين المقيمين على أراضي الجمهورية التركية، سواء كانوا لاجئين في مخيمات اللجوء، والبالغ عددهم حوالي ربع مليون لاجئ، أو المقيمين في المدن والبلدات التركية والذين يقترب عددهم من نصف مليون مواطن سوري".

وطالب المجلس الوطني السوريين، في بيانه، "جميع المواطنين السوريين الموجودين على الأراضي التركية، بالالتزام الصارم بالقوانين التركية، ومقابلة المعاملة والأخلاق الحسنة للمضيفين الأتراك بأحسن منها، وتجنب طلب الاستثناءات من القواعد والأنظمة السائدة، إلا في حالات الضرورة القصوى، والعمل على كشف عملاء النظام والمجرمين الجنائيين الذين أطلقهم".

وذكّر المجلس الوطني في بيانه بموقف الدولة التركية، التي قدمت "كل عون وسند ومساعدة في محنتنا التي تفاقمت وامتدت، كما لم تفعل أي دولة أخرى في العالم". وشملت هذه المساعدة كل أنواع المساندة، من فتح الحدود أمام الهاربين من بطش نظام القهر والطغيان الأسدي، إلى استقبال اللاجئين مهما بلغ عددهم، إلى منح تسهيلات في دخول البلاد وفي الإقامة والعمل والعلاج والتعليم والتنقل وممارسة النشاط السياسي، وفي تأمين الحماية للمعارضين بمن فيهم المنشقون عن النظام من مدنيين وعسكريين.

ورغم الثمن الباهظ، السياسي والاقتصادي والأمني، الذي تحملته تركيا جراء وقوفها مع الشعب السوري، تتمسك الحكومة التركية، ويتمسك الشعب التركي الوفي، بموقفهم النبيل في دعم الثورة السورية بثبات وعزيمة لا تلين".

وحذّر البيان من "التزايد السريع في عدد السوريين اللاجئين والمقيمين في تركيا، ووصوله إلى أرقام كبيرة، وامتداد مدة الإقامة لتقترب من ثلاث سنوات عجاف، والظرف الصعب الذي يعيشه أغلب السوريين، واندساس عملاء للنظام الأسدي في صفوف السوريين في تركيا، وإطلاق النظام لعتاة المجرمين من السجون ووصول بعضهم إلى الأراضي التركية، كل ذلك يجعل من المتوقع ارتكاب تجاوزات ومخالفات وانتهاكات بحق الدولة التركية والمواطنين الأتراك".

ودعا المجلس "المواطنين السوريين المقيمين في تركيا إلى الحصول على وثائق الإقامة، لما في ذلك من ضمان لحقوقهم، وتسهيل لعمل السلطات التركية والهيئات الدولية في تقديم الخدمات لهم، وتضييق لمساحة تسرب عملاء النظام والمجرمين الذين أطلقهم".

المجلس الوطني السوري
SYRIAN NATIONAL COUNCIL

الحكومة المؤقتة تعلن التزامها بشرعة حقوق الإنسان، وتتلقى مديحاً فرنسياً

حيّت الحكومة الفرنسية "التصريح الذي اعتمدته الحكومة السورية المؤقتة للائتلاف الوطني السوري حول حقوق الإنسان". وكانت الحكومة المؤقتة قد أصدرت بياناً صحفياً في ٢٠١٣/١١/١٩ أدانت فيه ممارسات نظام بشار من "منطلق إيمانها الراسخ والعميق بشرعة حقوق الإنسان". وأكدت بأن هذه الممارسات تشكل "انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ولجميع المواثيق الدولية".

كما أعلنت الحكومة في بيانها "التزامها المطلق بالمواثيق الدولية، التي تنص على حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، وسائر الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تنص على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو العرق أو الدين".

وأضاف البيان أن الحكومة السورية المؤقتة تعتبر ذلك "واجباً ناظماً لعملها من أجل تحقيق الطموحات التي خرج السوريون لأجلها، ودفعوا الأثمان الغالية والتضحيات الكبيرة، كما ستلتزم بكافة المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، بالشكل الذي يحقق المصالح المتبادلة للشعب السوري وللشعوب الأخرى".

وربطت الحكومة التزامها هذا بتراث الدولة السورية "التي ساهمت منذ العام ١٩٤٥ –عام تأسيس الأمم المتحدة – في وضع ميثاق الأمم المتحدة، وشاركت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر في ١٩٤٩/١٢/١٠ وكانت رائدة في تبنيه، إلّا أن نظام الاستبداد لم يلتزم بهذه المواثيق ولم يحترم توقيع الدولة السورية عليها".

ورغم الرضى الدولي الذي لاقاه إعلان الحكومة، ودوره في صياغة صورة أكثر إشراقاً عن الثورة السورية في المحافل الدولية، فقد طرح بعض المحللين تساؤلات حول قدرة الحكومة على فرض التزاماتها هذه على كل الأطراف الثورية العاملة على الأرض، خاصة مع تضارب الرؤى والاتجاهات حول المرجعيات والأسس الفكرية التي ستقوم عليها الدولة السورية المقبلة. فضلاً عن قدرة إعلانها هذا على مواجهة الحرب الإعلامية المنظمة التي يخوضها النظام لضرب أهداف الثورة وتشويهها.

فن الإدارة
ما الأخطاء القاتلة في إدارة المشاريع الإستراتيجية؟

غياث بلال- مدير تطوير في شركة سمينس

تعرضنا في المقال السابق لتعريف المشاريع الإستراتيجية، ووجدنا أن معظم الأعمال في البيئة السورية تندرج تحت هذا الإطار. فيما يلي سنقوم اليوم بمتابعة الموضوع السابق من خلال التعرض إلى أهم الأخطاء القاتلة الأكثر شيوعاً والتي يتم ارتكابها عادة عند التخطيط للمشاريع الإستراتيجية:

عدم وضوح الأهداف وتركها مبهمة أو غائمة

يلجأ العديد من مدراء المشاريع إلى الشروع في توزيع الوظائف والأدوار وإعداد الخطط التنفيذية، رغم عدم وضوح الأهداف بشكل كافٍ، بل ربما يتم الإعلان عن الكيان الجديد في الإعلام قبل تحديد أهدافه وقبل الاتفاق على أية آلية تنفيذية عملية.

قد يكون الاتجاه الذي نود المضي به واضحاً نوعاً ما، لكن هذا لا يعني أن الأهداف واضحة بما يكفي للبدء بالحديث عن الجانب التنفيذي.

ويمكن تجنب هذا الخطأ من خلال المقاربات التالية:

وضع فلسفة المشروع والغرض منه بشكل مكتوب وواضح.

تعداد الأهداف بعبارات قصيرة، وتوضيح كيفية الحكم بتحقيقها، أو قياس التقدم نحو تحقيقها. ثم التأكد من ارتباطها بالغرض من المشروع وقدرتها على تحقيقه ضمن الفلسفة الموضوعة لذلك.

مناقشة الاحتمالات الممكنة، وماذا سيترتب على المؤسسة في حال تحقيق هذه الأهداف أو في حال عدم تحقيقها، ومقارنة هذه الاحتمالات بالغرض من المشروع.

توضيح طريقة العمل لتحقيق الغرض قبل توضيح الأهداف من المشروع.

إهمال تأثير البيئة المحيطة وظروف العمل

عند التخطيط لأي مشروع يجب أخذ البيئة التي يجري التنفيذ فيها بعين الاعتبار، ويجب أخذ اختلاف الثقافات واللغات والنواحي القانونية والتشريعية بعين الاعتبار. فأي مشروع يتم تخطيطه مع دول الجوار يجب أن يراعي الاختلاف في الثقافة والبيئة والاختلاف في الجوانب القانونية والتشريعية. كما يجب أن يراعي الواقع السياسي الموجود وتوازنات القوى.

قد تتطور الظروف أثناء تنفيذ المشروع بشكل غير متوقع وخارج عن الإرادة، لكن المقصود هنا الأمور الممكن مراعاتها عند التخطيط، ويمكن السعي لتجنب هذا الخطأ من خلال ما يلي:

فحص البيئة المحيطة؛ من خلال تصنيفها إلى بيئة قانونية وثقافية واجتماعية وبيئة العمل، ثم تحليل كل من هذه الشرائح ودراسة تأثيرها على المشروع.

تعريف العناصر التي يمكن أن تشكل خطراً على المشروع.

تدوين الافتراضات والقيود التي يمكن أن تؤثر على المشروع.

إهمال مصالح أصحاب المصلحة

إشراك أصحاب المصلحة (كل المستفيدين أو المتأثرين أو المؤثرين في المشروع) في المشروع منذ بدايته يضمن دعمهم له، أو على الأقل عدم معارضتهم له. كما يعطي فرصة للاستماع إلى مقترحاتهم ووجهات نظرهم بالشكل الذي يطور المشروع ويمنع من ظهور المفاجآت فيما بعد.

فتحقيق التوافق بين جميع الفاعليين الأساسيين في أي مشروع قبل الشروع به أمر ضروري. والكثير من المبادرات التي أحدثت ضجة في الإعلام أو المشاريع ذات الأفكار الجيدة تم حرقها وأثبتت فشلها بسبب عدم التحضير المناسب لها من خلال التواصل مع اللاعبين الأساسيين وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم، أو إشراكهم في العمل في المشروع.

استخدام الأدوات والإجراءات الإدارية الخاطئة

يقول المثل الإنكليزي: "إذا كانت أداتك الوحيدة هي المطرقة فسيبدو كل العالم لك كمسامير".

المشاريع الإستراتيجية تكون متنوعة، وعادة ما يكون كل مشروع حالة خاصة بذاته، قد لا تنفع معها أدوات التخطيط التقليدية. لذلك يجب إعمال الإبداع والتفكير الجذري في التخطيط لكل مشروع، وكذلك في تنفيذه، بدل الاعتماد على الأدوات المتوفرة في السوق أو بين أيدينا فقط. فالتعامل مع أي مشروع في الحالة السورية يحتاج إلى قدرة عالية على الإبداع من أجل تجاوز العقبات والقيود المتاحة، حيث لن يكون من المجدي التعامل مع ظروف غير مستقرة بذهنية وأدوات الأوضاع المستقرة.

التعامل مع خطة المشروع بقدسية

المشروع الإستراتيجي يقوم على عدد كبير من المتحولات، مما يستوجب التعلم بشكل مستمر من الدروس الناتجة أثناء التنفيذ وإعادة ضبط خطة المشروع وتعديلها بالشكل الذي يراعي التغييرات والدروس المستفادة، وبالشكل الذي يساعدنا على الوصول إلى الهدف.

إدارة المشاريع الإستراتيجية هي عملية تعلم مستمرة، وبالقدر الذي تكون فيه الاستجابة للعبر والدروس المستفادة أكبر تكون فرص النجاح أعلى. البيئة السورية والواقع العملي حافلان بالمفاجآت والتغيرات، التي تتطلب التعامل معها بمرونة عالية والاستجابة لها بالشكل المناسب. ويمكن توجيه النصائح الآتية لتجنب هذا الخطأ:

تعاملْ مع خطة المشروع على أنها وثيقة حية تحتاج التطوير بشكل مستمر، ولا تتعامل معها على أنها قالب غير قابل للتعديل.

حاول دائماً تطبيق دائرة التعلم: فكر– خطط – نفذ – راقب – تعلم — فكر.

ضع دائماً مواعيد محددة لمراجعة الدروس المستفادة وضبط الخطة وتعديلها بما ينسجم مع الدروس المستفادة.

إهمال العامل الإنساني في إدارة الفريق

نجاح أي مشروع يعتمد على أداء الفريق ككل، مما يتطلب أخذ العوامل الإنسانية والشخصية لأعضاء الفريق بعين الاعتبار والاهتمام، وذلك بتحقيق مصالحهم في سياق مصالح المشروع. كما أن ثقافة العمل الجماعي والعمل المؤسساتي غير موجودة بشكل عام، مما يتطلب بناء هذه الثقافة بين أعضاء الفريق، والعمل على مراكمة الخبرات فيه. ويمكن الإستفادة من الملاحظات التالية:

راعِ في التخطيط للمشروع ديناميكيات بناء الفريق وخططاً لوجود محطات ترفيهية أو اجتماعية، تساعد في بناء الفريق وتعميق الصلات بين أفراده.

أشرك فريق العمل في مرحلة التخطيط للمشروع؛ حتى يتولد فهم مشترك للمشروع والغرض منه.

ضع خرائط واضحة لتوزيع الأعمال والمسؤوليات بالشكل الذي يضبط الحقوق والواجبات ويحول دون تبادل الاتهامات واللوم في مرحلة لاحقة.

لا تهمل مشاعر من يعمل معك وكذلك لا تهمل مصالحهم.

إن بناء الدولة السورية الحديثة على أسس سليمة، وإعادة إعمارها، سيتطلبان الكثير من الجهود والطاقات التي تحتاج إلى تنظيم وتنسيق في إطار مشاريع إستراتيجية متنوعة ومتعددة. تتطلب هذه المشاريع بدورها تخطيطاً دقيقاً يقوم به فريق مؤهل، ويحتاج تنفيذها فريقاً متعدد المهارات والاختصاصات، بالإضافة للفهم العميق للواقع.

في المقالات القادمة سنتعرض لكيفية التخطيط لهذه المشاريع وطرق إدارتها.

ثلاثة انفجارات تهزُّ القامشلي والنظام يستنفر

هز انفجاران مساء اليوم السبت مدينة القامشلي، الأول استهدف حاجز لقوات النظام في دوار "زوري" والذي يقع حوالي ٢ كم جنوب مطار المدينة على طريق الحسكة، والثاني استهدف مركزاً للأساييش في حي "قناة السويس"، بناء المصرف الزراعي سابقاً، شرقي المدينة.ونتج عن الانفجارين قتلى وجرحى بينهم مدنيون، إلى جانب أضرار مادية في الممتلكات والأبنية القريبة.

في حين ضرب انفجار ثالث قرية "تل معروف" في الريف الشرقي لمدينة القامشلي.

وأفاد ناشطون من داخل حي "قناة السويس" بسقوط خمسة أشخاص قتلى في التفجير الذي طال مبنى الأساييش في الحي، بينهم عنصرين من هذه القوات، وعدد من الجرحى، بالإضافة لأضرار مادية كبيرة طالت المنازل المجاورة لمكان الانفجار، وأضاف شهود عيّان: "إن الاستهداف تم بواسطة صهريج خاص بنقل المحروقات يقودها انتحاري فجر نفسه في مدخل المبنى".

واستهدف التفجير الثاني حاجزاً تابعاً للأمن العسكري في دوار "زوري"، وهو الدوار الجنوبي على تقاطع طريق الحسكة– القامشلي مع الطريق الدولي القادم من حلب ، وصولا إلى تل كوجر/اليعربية، ويعرف بأنه أكبر حاجز لقوات النظام في المدينة، ولم تعرف حصيلة القتلى والجرحى جراء هذا التفجير؛ بسبب الطوق الأمني الذي فرضته قوات النظام حول المنطقة. إلا أن أبناء المدنية يرجحون وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى لضخامة الانفجار الذي تم بواسطة سيارة مغلقة "فان". وقد تبنى هذا التفجير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أما في قرية "تل معروف" شرق القامشلي، فقد انفجر "جرار زراعي" في الطرف الجنوبي من القرية، في محاولةلاقتحام مركز تدريب لوحدات حماية الشعب، لكن لم يتم التأكد من سقوط قتلى في التفجير.

وعلى الفور اندلعت اشتباكات عنيفة بين هذه الوحدات ومقاتلين تابعين للكتائب الإسلامية المعارضة على الأطراف الجنوبية من بلدة "تل معروف".

فيما انتشرت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام بكثافة في بعض الأحياء الرئيسية لمدينة القامشلي، إضافة إلى قوات "سوتورو" وهي قوة أمنية مسيحية مقربة من النظام اختصر تواجدها على الأحياء ذات الغالبية المسيحية، أما "الجيش الوطني" أو ما يعرف بـ "الملثمين" فقد شاركوا في دوريات الأمن التي انتشرت في مركز المدينة، في عدة نقاط، وسط تحليق للطيران المروحي فوق المدينة وقصف عنيف من المطار باتجاه الريف الجنوبي.

جنيف ٢ في كانون الثاني من العام المقبل، والمعارضة غير جاهزة بعد

أفاد "مارتن نسيركي" المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بأن مؤتمر "جنيف الدولي حول سورية سيعقد في ٢٢ يناير/كانون الثاني العام المقبل.

في سياق متصل انطلق في جنيف، في وقت سابق من يوم الاثنين، لقاء تشاوري، جمع مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية الأخضر الإبراهيمي مع مسؤولين أمريكيين وروس لبحث تحديد موعد مؤتمر "جنيف ٢ الدولي لحل الأزمة السورية.

ويشارك في هذا اللقاء إلى جانب الإبراهيمي نائبا وزير الخارجية الروسي "ميخائيل بوغدانوف" و"غينادي غاتيلوف"، وكذلك مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية "ويندى شيرمان".

وقد أشارت معلومات من مصادر دبلوماسية إلى أن الإبراهيمي عقد في وقت سابق في جنيف لقاءات خلف أبواب مغلقة مع أطياف من المعارضة السورية.

وأشارت المصادر إلى أن الائتلاف المعارض، قرر إرسال وفد صغير إلى جنيف للمشاركة في اللقاء التشاوري، وليحاول تأجيل الموعد لغاية ١٢ كانون الثاني/يناير، بحجة أنه غير مستعد بعد.

أكثر من ١١ ألف طفل لقوا مصرعهم في سورية

كشف تقرير صدر عن مجموعة أوكسفورد للبحوث، يوم الأحد ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني، عن أن ١١٤٢٠ طفلاً دون الثامنة عشرة لقوا مصرعهم في سورية بحلول نهاية أغسطس/آب الماضي، حيث استند التقرير إلى بيانات منظمات المجتمع المدني السورية.

وجاء في التقرير أن أكثر من ٧ من كل ١٠ ضحايا من الأطفال قتلوا بأسلحة متفجرة، وأن أكثر من ربع هؤلاء سقطوا بنيران أسلحة خفيفة، منهم ٧٦٤ في عمليات إعدام و٣٨٩ بنيران القناصة.

وأوضح التقرير بأن الفتيان، الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة، يشكلون الفئة الأكثر عرضة للقتل في سورية.

هذا فيما قتل ١٢٨ طفلاً في الهجوم الكيميائي الذي وقع في الغوطة الشرقية يوم ٢١ أغسطس/آب، بحسب التقرير.

برلمان النظام يُنفق ٢٨ مليون يورو على ...!!!

في وقت يعاني فيه الاقتصاد السوري من حالة وصفها الخبراء "بالأزمة القلبية".. يخصص النظام مبلغ ٢٨ مليون يورو، ضمن الموازنة الداخلية؛ وذلك بهدف تغيير البطاقات السورية الشخصية "بطاقة الهوية".

"عادل الديري" معاون وزير داخلية النظام للأحوال المدنية تحدث عبر وكالة أنباء النظام "سانا"،عن أن "لهذا المشروع مزايا كثيرة تهيئ الظروف للإقلاع بمشروع الحكومة الإلكترونية"، على حد قوله!.

أشار"الديري" أيضاً إلى أن "البطاقة الجديدة تتضمن كامل البيانات المتعلقة بحاملها والتي تحتاجها الجهات المعنية "العامة".. أما ناشطو الداخل فقد علقوا على هذا الموضوع بالقول: "إن الهوية القديمة لا تحمل أي معلومات تتعلق بصاحبها، كما أنها لا تميز بين مؤيد ومعارض..!".

بدأت المخاوف تظهر بعد ساعات من إعلان هذا القرار، الذي أثار حفيظة السوريين، خاصة ممن قاموا بتغيير أماكن إقاماتهم،سواء داخل الأراضي السورية أو في الدول المجاورة" وخاصة اللاجؤون في الأردن ولبنان وتركيا وغيرها، والذين يقدر عددهم بأكثر من ٨ ملايين نسمة".

وأضاف "الديري" بأن المبالغ المدفوعة لن تقف عند هذا الحد فقط بل إنهم رصدوا حوالي ٥ ملايين ليرة سورية أخرى بصدد إنجاز مشروع تحسين خطوط الاتصال بين قيادات ومراكز الشرطة في المحافظات بهدف تطوير آلية التواصل وتبادل المعلومات، وتأتي هذه التصريحات الأخيرة في وقت يواصل فيه النظام حربه على الشعب السوري، ليس بالقصف المنهج فقط، بل بقطع كافة سبل الاتصال، كالهواتف الأرضية والخلوية والإنترنت، عن معظم المدن والبلدات السورية، خاصة الثائرة منها.

جلّادو النظام السوري المستعدّون

جيفري وايت– خبير الشؤون الدفاعية في معهد واشنطن وضابط كبير سابق لشؤون الاستخبارات الدفاعية.

في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني الماضي أصدرت "منظمة حظر الأسلحة الكيميائية" تقريراً جاء فيه: إن الحكومة السورية دمّرت المعدات التي استخدمتها في إنتاج ترسانتها الكيماوية، مما يعني وفاءها بأحد التزاماتها بموجب العملية التي أُعِدّت في أيلول لإخلاء البلاد من مثل هذه الأسلحة. ومع ذلك، وللأسف بالنسبة للشعب السوري، لا يزال النظام يمتلك الوسائل للقتل وسوف يستمر في ذلك على نطاق مروع.

مسار القتل

منذ اندلاع الثورة، أثبت النظام السوري بأنه لن يتورع عن اللجوء لأي مستوى ضروري من العنف لسحق المعارضة، وقد كانت السمة الغالبة للحرب هي التصعيد المطرد لقوة النظام النيرانية. وانتقلت قوات الأسد بسرعة إلى استخدام الدبابات ومركبات المشاة القتالية والمدافع المضادة للطائرات ومدافع الهاون الثقيلة والمدفعية الميدانية وصواريخ المدفعية والحوامات القتالية المزودة بقنابل برميلية والطائرات المقاتلة ذات الجناح الثابت المزودة بأسلحة حارقة وانشطارية وصواريخ أرض– أرض، وأخيراً الأسلحة الكيميائية.

إن الهدف الاستراتيجي من القتل واضح وهو: تدمير قوات الثوار والقضاء على قاعدة دعمهم المدنية أو تشريدها، وإنشاء مناطق آمنة تحت سيطرة النظام وتهيئة جو من الإرهاب والذعر. وعلى الرغم من أن الدوافع هي أكثر تعقيداً على المستويين المحلي والفردي، فقد نجح النظام في تجريد معارضيه من صفة الإنسانية وأثار أكثر المشاعر والعواطف البدائية بين مؤيديه، بمن فيهم السوريين "العاديين" والجلادين المستعدّين على حد سواء.

منظمات القتل

انخرطت مجموعة واسعة من المنظمات والقوات في قتل المدنيين على أساس روتيني، ولم تشمل هذه المنظمات وحدات أساسية قليلة مقربة من مركز النظام ووحدات نظامية عديدة من الجيش السوري فقط، بل شملت أيضاً قوات أجنبية حليفة للنظام («حزب الله» والميليشيات الشيعية العراقية).

القوات النظامية: انغمست القوات المسلحة السورية النظامية في الحرب منذ البداية، فقد كانت حاسمة بالنسبة لقدرة النظام على البقاء في السلطة وشكلت قاعدة ردّ الأسد على الثورة.

وعلى هذا النحو اشتركت على نطاق واسع في جرائم العنف ضد المدنيين، وقد أفادت تقارير المعارضة عن اشتراك ما يزيد عن ستين لواءاً نظامياً، وتشكيلات على مستوى الأفواج في الحرب.

وقد لعبت صواريخ النظام أرض– أرض دوراً فعالاً في الحرب – على الأقل منذ شهر كانون الأول ٢٠١٢. وأغلب ما تم التعرف عليه من وحدات الصواريخ أرض– أرض هو لواء صواريخ سكود رقم ١٥٥ في منطقة القلمون. ولكن هناك وحدات أخرى تستخدم أنظمة صواريخ SS–٢١ وصواريخ فاتح–١١٠ يظهر اشتراكها أيضاً في عمليات القصف.

القوات غير النظامية: يعوّل النظام بشكل متزايد على القوات غير النظامية في مواصلته للحرب، فقد دفعت الخسائر والانشقاقات والهروب من الخدمة بين القوات النظامية إلى هذا التحول، وكذلك التعويل المحدود المفترض على بعض الأفراد. وهذه العناصر غير النظامية قادرة على أية أعمال وحشية. وفي حين أن جنود القوات النظامية هم قتلة تقليديون بدرجات متباينة، إلا أن القوات غير النظامية كانت من بين القتلة "عن قرب وعلى مستوى شخصي" في الصراع.

واليوم، تتكون معظم القوات غير النظامية من مجموعات غير منضبطة تعمل تحت قيادة "قوات الدفاع الوطني"؛ وهي منظمة نشأت لتنظيم صفوف مجموعة غير متراصة من مؤيدي النظام المتشددين، وزيادة كفاءتهم من الناحية العسكرية وربطهم بعمليات القوات النظامية. وتشمل عناصر "قوات الدفاع الوطني" مقاتلي الشبيحة و"اللجان الشعبية" والميليشيات المحلية. وينحدر هؤلاء الأفراد من طيف واسع من المجتمع السوري، بمن فيهم العلويون وغيرهم من مجتمعات الأقلية والقطاعات الحضرية والريفية. وخلال تقدم الحرب، لعبت "قوات الدفاع الوطني" دوراً أكبر؛ حيث تعمل القوات غير النظامية جنباً إلى جنب مع القوات النظامية، وخصوصاً وحدات المدرعات والمدفعية. واستناداً إلى تقارير "المرصد السوري لحقوق الإنسان" تشكل "قوات الدفاع الوطني" نحو ٣٠ ٪ من قتلى قوات النظام يومياً.

وقد أدى العدد المتنامي في الخسائر والتهديد المستمر للنظام إلى قيام حلفاء الأسد أيضاً بدفع قوات كبيرة إلى المعركة، فقد أصبح المقاتلون من «حزب الله» والشيعة العراقيين والإيرانيين بصورة تدريجية عنصراً أكثر أهمية، وخاصة خلال الهجمات في محافظة حمص وضواحي دمشق. وقامت هذه العناصر بعمليات مشتركة إلى جانب القوات النظامية والقوات غير النظامية التابعة لها؛ وفي الواقع أصبح أفراد «حزب الله» صفوة المشاة لدى النظام.

وسائل القتل

يتبع النظام بشكل روتيني مجموعة واسعة من التدابير ضد معارضيه، تتراوح ما بين الأسلحة التقليدية المعقدة، وبين حرمان السجناء الأفراد أو قطاعاً كاملاً من السكان من ضروريات الحياة. وقد أدت هذه التصرفات، وبشكل يزيد عن أي نظام تسليح فردي، إلى حدوث عشرات الآلاف من حالات الوفاة في الحرب حتى الآن.

وبناء على البيانات الصادرة عن المعارضة، يشن النظام ما معدله ٤٤٠ غارة جوية ومدفعية وصاروخية في اليوم. ويأتي ما يزيد عن ٩٠ ٪ من النيران من المدافع والصواريخ وقذائف الهاون. وفي الواقع، ظل إطلاق النار المباشر والقصف بأسلحة المدفعية آلية القتل الرئيسية.

كما أن عدد الصواريخ أرض– أرض لا يزال يشكل نسبة قليلة من الهجمات (حوالي خمسة عشر صاروخاً في الأسبوع).

كما أن القوات النظامية وغير النظامية التابعة للنظام تقتل السوريين وجهاً لوجه، ويشمل ذلك مذابح المدنيين وسجناء الحرب والإعدامات الميدانية وغيرها من عمليات القتل الخارجة عن اختصاص المحاكم، وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز وتحت وطأة التعذيب والإعدامات المباشرة في السجن.

خاتمة

في سياق الجهود التي يقوم بها النظام لقمع ثورة شعبية بشكل عنيف، سحب هذا جزءاً كبيراً من المجتمع السوري وأدخله في منظمات وعمليات القتل التي يقوم بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد قابل ثورة الأغلبية السنية بثورة أقلية علوية/شيعية مضادة. إن ذلك يوسع نطاق التعقيد بشكل كبير ويعتم على أي فكرة تُفيد بأنه بإمكان إعادة بناء الدولة على أسس نُظُمها القديمة. وبالنظر إلى حجم الدم الذي أراقته قوات النظام، فمن غير المرجح أن يقبل أولئك الذين يقاتلون ضدها بأن تلعب دوراً مستمراً في سورية ما بعد الحرب.

منظمات المجتمع المدني بين ضعف الإمكانات وقلة الخبرات

إدريس حوتا/عامودا

تخوض منظمات المجتمع المدني في سورية عامةً والمناطق الكردية خاصة مخاضاً عسيراً؛ ذلك أنّ تاريخ الأنظمة الحاكمة في سورية طوال عقود من الزمن مليء بالكبت والاستبداد تجاه الأنشطة المدنية، وظلت تحاول جاهدة أن تضع هذه المؤسسات في خدمتها وخدمة الحزب الحاكم، وقد نجحت إلى حدٍ بعيد في تحقيق مبتغاها؛ فنقابات المعلمين والمحامين والمهندسين ونقابات وجمعيات أخرى وقعت تحت سلطة النظام وأصبحت إحدى أدواته في البقاء والسيطرة على الوضع كما هو، لكن مع بداية الثورة السورية وإيجاد فسحة من الحرية بدأت الأنشطة المدنية ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني بالتشكل لتكون نواةً لسورية جديدة .

عدم توفر المقرات وضعف الدعم تسبب في تقلص النشاطات، "كريمة رشكو" (٢٩ عاماً، متخرجة في الأدب الإنكليزي، ومسؤولة العلاقات الخارجية في جمعية روني للمرأة الكردية) تقول: "مركز الجمعية في القامشلي، وهي منظمة غير حكومية فكرية ثقافية اجتماعية مستقلة، تضم نساء سوريات مهتمات بدعم قضايا المرأة، تقدم محاضرات وندوات توعوية عن المرأة والقيادة وفض النزاعات والمجتمع المدني، وتعمل الجمعية بدعم ذاتي غير كافٍ. تتكون الجمعية من هيئة إدارية (مؤلفة من ١٠ أشخاص) وعدة لجان منها: الثقافة – التعليم – الشباب –الاقتصاد، يعود تأسيسها إلى بداية عام ٢٠١٢ بعد بزوغ فسحة من الحرية، فأردنا أن يكون للمرأة دوراً قيادياً في المجتمع وسورية الجديدة".

وتسترسل في الحديث عن أبرز المعوقات التي تواجه عملهم، والتي أجملتها في عدم توفر مقر للجمعية بعد إحراق مقرهم بتاريخ ٢٧-٦-٢٠١٣، وكذلك ضعف الدعم المادي. كل هذا سبب تقلص نشاطاتهم بشكل كبير.

الجمعيات الخيرية ترى النور: كانت الجمعيات الخيرية في ظل النظام شبه ممنوعة، فالحصول على تراخيص لافتتاح مثل هذه الجمعيات كان أقرب إلى المعجزة، لذا فقد كان عددها قليلاً جداً، نظراً للمضايقات الأمنية الكبيرة. لكن مع بدء الثورة السورية في آذار ٢٠١١ أخذت هذه الجمعيات بالتشكل مستفيدة من هامش الحرية التي تم تحصيلها. من هذه الجمعيات "جمعية عامودا الخيرية". يقول "إبراهيم علي" ٤٠ عاماً، معلم: "تعرضنا لمضايقات أمنية كثيرة نظراً لوجود النظام في المدينة أثناء افتتاح الجمعية، حيث تم استدعاء عدد من المؤسسين إلى التحقيق في فرع الأمن العسكري، وذلك بطلب من الأمن القومي، بحجة عدم حصولنا على ترخيص من السلطات، لكننا أكملنا مشوارنا وتابعنا العمل.

ويتابع "إبراهيم علي": "جميع أعضاء الجمعية يعملون بشكل طوعي منذ شهر نيسان ٢٠١٢ (بداية افتتاحها)، وثقت الجمعية إلى الآن أكثر من ٩٠٠ عائلة نازحة من المحافظات السورية إلى المدينة، وتقدم المساعدات لعدد منها ولأكثر من ١٥٠ عائلة محتاجة من المدينة، حيث قامت الجمعية بتقسيم المدينة إلى أربعة أقسام من الناحية التخطيطية، إضافة إلى لجنة النازحين، تعتمد الجمعية على دعم الاشتراكات الشهرية لأبناء المدينة الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٧٠٠ شخص يقدمون على الأقل مبلغ ١٠٠ ليرة سورية في الشهر، وكذلك تتلقى الجمعية مساعدات عينية ومادية من منظمات وجمعيات خيرية أخرى تشرف هي على توزيعها وتوثيقها".

أما "صالح حسن" رئيس جمعية وطن في مدينة الحسكة، في العقد الثالث من العمر، فيقول: "إن الجمعية تضم كافة شرائح المجتمع، من كرد وعرب ومسيحيين، تأسست الجمعية في ١٧-٣-٢٠١٣ قامت بتوزيع المساعدات على ٤١ قرية تابعة للمدينة، إضافة إلى تبنيها لـ٢٥ عائلة محتاجة بشكل شهري، إضافة إلى توزيع حليب الأطفال والقرطاسية على الطلاب". يرى صالح حسن بأنه لا بد أن يكون هناك مقر للجمعية، إضافة إلى مكافآت أو رواتب للمتطوعين في العمل.

مركز سلاف للأنشطة المدنية – الحسكة، محمد خير نجاري (٥٥ عاماً رئيس المركز – يحمل شهادة في الطب البيطري) يقول: "إن المركز هو مركز مجتمع مدني غير حكومي مستقل غير سياسي ولا ديني ولا طائفي، وغير ربحي، يؤمن بسورية المستقبل يعيش فيها الإنسان حياة حرة كريمة متمتعاً بحقوقه كاملة".

تأسيس المركز: تأسس المركز في مدينة الحسكة، وعقد المؤتمر التأسيسي بتاريخ ٤_٩_٢٠١٣ من خلال مجموعة من الشباب المثقف، ومن جميع الأطياف والشرائح في المدينة، حيث بلغ عدد أعضائه المؤسسين ٣٤ عضواً من الجنسين (ذكور وإناث)، للمركز مقر مستأجر. من أبرز نشاطات المركز: ورشة عمل في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وورشة عمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة والتفاوض وفض النزاعات، دورة تعليمية في مناهج الصف التاسع والثالث الثانوي العلمي والأدبي للطلاب من أبناء العائلات العفيفة مجاناً، دورة مهنية لمجموعة من النساء في مجال التطريز وحياكة الصوف.

يجد "نجاري" أن أبرز المعوقات، إضافة إلى عدم توفر مقر، هي قلة الأجهزة، وعدم توفر كادر متخصص؛ فمعظم أعضاء المركز بحاجة إلى دورات وتدريب.

المعاقون من ذوي الاحتياجات الخاصة: هم فئة من المجتمع بحاجة إلى رعاية خاصة، لذا قامت مجموعة من نساء مدينة عامودا بتأسيس جمعية "نوجيان" لذوي الاحتياجات الخاصة، هكذا قالت لنا "فاطمة سيدا٤٢ سنة، عضو في الجمعية). وتضيف سيدا: "قمنا بإحصاء ذوي الاحتياجات الخاصة في المدينة، وبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠ شخص من مختلف الفئات العمرية، ومثل هذا العدد لا بد أن تتوفر لهم رعاية ومتابعة، تقوم الجمعية بنشاطات عدة منها ترفيهي، وتقديم دعم نفسي ودعم طبي (علاجي)". وتضيف فاطمة سيدا بأن "أعضاء الجمعية يستعينون بذوي الخبرة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة". وتقول: "إن الجمعية قدمت ١٠ كراسٍ متحركة لمن يعانون من إعاقات حركية، وقامت بعدد من العمليات الجراحية، منها إطالة وتر، واستئصال رحم.. إلا أن هناك حالة تتطلب الكثير من المال تعجز الجمعية عن تقديمه، وهي حالة (سيدار ٩ أعوام) حيث لا بد أن تُجرى لها عملية زرع حلزون في الأذن في مدة أقصاها عام، وإلا فإنها ستفقد حاسة السمع إلى الأبد، لكنهم تواصلوا مع بعض الأشخاص والجمعيات وهناك أمل كبير في إجراء العملية في القريب العاجل.

أمل متجدد، وتواصل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني مفهوم جديد على المجتمع السوري، الذي عانى الكبت منذ عقود ولا تزال عملية تكوين هذه المنظمات والجمعيات مستمرة إلى يومنا هذا ..

الائتلاف الوطني بعد عام من تأسيسه – خلاصات وتوصيات

تواصل "جسر" نشر الدراسة المهمة التي أصدرها "المركز السوري للإحصاء والبحوث"، حول الائتلاف الوطني، وفي هذا الجزء الأخير تصل الدراسة إلى خلاصاتها التحليلية وتطرح توصياتها العملية.

يقف الائتلاف اليوم في وضع صعب للغاية؛ فجمهوره في الداخل قام بسحب الثقة منه وبدأ بالإعلان عن كيانات بديلة تهدف إلى تمثيل الثورة، وفي حال استمر الوضع على ما هو عليه فسيتحول الائتلاف إلى نادٍ للمعارضين في الخارج، لا يمتلك القدرة على تمثيل الثورة والمعارضة في الداخل السوري، وستنحسر وظيفته في إسباغ الشرعية على ما يعقد معه من اتفاقات باسم الشعب السوري.

كما سنشاهد ظهور المزيد من الكيانات في الداخل، التي تدعي تمثيل المعارضة أو الشعب السوري أو تمثيل جزء منه، والتي ستكون في حالة تنافس مع الائتلاف، ويمكن من خلال التعامل معها تشكيل ضغط إضافي دولي على الائتلاف.

يعاني الائتلاف أيضاً من صعوبات داخلية بنيوية، ناجمة عن سوء تصميمه الإداري، والتي تجعل منه كياناً معطلاً بدل أن يكون منتجاً. كما أن افتقاد الائتلاف للخطة والرؤيا والبرنامج التنفيذي العملي ساهم في تكريس وضع العطالة التي سبقه بها المجلس الوطني فيما مضى. وبالتالي لا يتم التعامل بشكل جدي وندي، مع الائتلاف، من طرف المجتمع الدولي؛ حيث تدرك الدول الفاعلة والمؤثرة في الحالة السورية إمكانيات الائتلاف وقدراته ومحدودية أوراق الضغط التي يمتلكها.

توصيات عملية

المتابع لتصرفات قيادات المعارضة السورية وتصريحاتها، يجد أن المشروع الوحيد للمعارضة، كان وما يزال، هو التعويل على التدخل الخارجي، حيث لا توجد أية خطة بديلة لإسقاط النظام أو للانتصار للثورة لدى المعارضة سوى الاستعانة بالمجتمع الدولي ممثلاً بالغرب، الذي وضعوا كل بيضهم في سلته. خلال أكثر من عام بعد مؤتمر القاهرة، فقدت المعارضة السورية في الخارج، ممثلة بالائتلاف والمجلس الوطني، أغلب نقاط قوتها بدل أن تعمل على تدعيمها، كما فقدت سندها الشعبي؛ فالداخل السوري لم يعد يرى فيها الكفاءة والأهلية لتمثيل الثورة والمعارضة. وبالتالي لا يوجد وصفة سحرية لأزمة المعارضة السورية اليوم، وإنما يتوجب عليها، ممثلة بالائتلاف، السعي لامتلاك عناصر القوة والضغط، من خلال العمل المنهج ويمكن تعداد ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

_ وضع الخطط والرؤى الكفيلة بإسقاط النظام، بالاعتماد على القوى الذاتية والموارد المتوفرة من أجل التحرر من التبعية والارتهان للإرادات الخارجية، وبالتالي السعي للإنجاز المتواضع والبطيء، اعتماداً على ما يتوفر من موارد بدل سياسة الانتظار والتعويل على الخارج. وهذا لا يعني أبداً استعداء الآخرين، وإنما الاستعانة بهم من خلال التعاون والبناء على المصالح المشتركة، فمن يرغب بالتفاوض عليه إيجاد البدائل وكذلك إيجاد مساحات المصالح المشتركة للتعاون مع الآخرين. وهذا بدوره يتطلب الاستعانة بكفاءات إدارية واستراتيجية قادرة على استكشاف البدائل وصياغة الحلول وصناعة التوافقات وإدارة المشاريع. الثناء الأمريكي على النظام، والاتفاق الروسي الأمريكي الذي سبقه بخصوص السلاح الكيماوي، يشيران إلى أن المسار الحالي للأحداث يتجه لعقد صفقة سياسية شاملة بين الولايات المتحدة وروسيا والأسد وحلفاءه، مما يعني بالضرورة إخراج الثورة والمعارضة السورية وحلفائها خالي الوفاض على المدى البعيد. إن امتلاك مشروع واضح للمعارضة يعتمد على الإمكانيات الذاتية، سيؤدي إلى تسهيل التعاون مع الدول الداعمة للثورة (قطر وتركيا بشكل أساسي) من أجل تشكيل محور مصالح يصعب على الآخرين ابتلاعه أو تجاوزه.

_ زيادة العمق الشعبي للمعارضة الخارجية؛ من خلال التواصل الفعال والمستمر مع الكتائب الكبرى والفعاليات المدنية والمجالس المحلية الحقيقية، ومن خلال إشراك مكونات الداخل في مشروع تحرير حقيقي يعمل على إسقاط النظام وبناء الدولة. فالائتلاف يشكل اليوم نخبة فاقدة التأثير على من يدعي تمثيلهم من ثوار ومعارضة مسلحة في الداخل. الجدير بالذكر أن بشار الأسد قد صرح بأن الغرب يدعم معارضة لا وجود لها على الأرض وأن الذين يقاتلون في الميدان لا علاقة لهم بمؤتمر جنيف ٢. وبالتالي لا يمكن اليوم أخذ المعارضة في الخارج ممثلة بالائتلاف على محمل الجد والتعامل مع مخاوفها وطلباتها بشكل جدي من طرف الأصدقاء وكذلك الأعداء قبل إصلاح هذا الخلل الجوهري في تركيبتها. الجدير بالذكر أن عملية التوسعة الأخيرة التي كان يفترض فيها تحسين تركيبة الائتلاف، لم تؤد إلا إلى تعميق الشق بينه وبين الداخل لأسباب عديدة لا يتسع المقام لذكرها هنا. إن أي عملية إصلاح للائتلاف عليها الابتعاد عن مفهوم المحاصصة وتقاسم الكعكة والتركيز على تعميق البعد الشعبي وزيادة الفاعلية والتأثير.

_ السعي لكسب المعركة الإعلامية؛ من خلال العمل المنهج والاستعانة بشركات العلاقات العامة، وبكل ما يخدم توضيح عدالة قضيتنا. فالعدول الأمريكي عن توجيه ضربة عسكرية للنظام في دمشق أثبت تفوق الأخير الكبير في القدرة على الحشد الإعلامي واستخدام القنوات الديبلوماسية للتسويق لمصالحه، فعلى الرغم من حجم المجازر غير المسبوق في العصر الحديث، إلا أن أغلبية الشعوب الغربية ترفض التدخل الفعال في الأزمة السورية، مما يشير إلى فشل المعارضة في كسب الرأي العام الغربي، الأمر الذي يستدعي خطة عمل لعلاجه، فمن يخسر الرأي العام الغربي يكون قد خسر أحد أهم أدوات الضغط على الحكومات الغربية.

ينبغي أيضاً على الداخل السوري العمل المستمر على تنظيم صفوفه، وزيادة التنسيق بين مكوناته من أجل التعويض عن ضعف التسليح من خلال رفع الفعالية، وكذلك من أجل العمل على إنتاج قيادات من رحم الثورة قادرة على إدارة المرحلة. هذا يتطلب بدوره خبرات تراكمية تحتاج المزيد من الوقت، ولكن استعانة المكونات الكبرى في الداخل بالخبراء الإداريين والكوادر المؤهلة، قد يوفر الكثير من الوقت ويسرع عملية مراكمة الخبرات من خلال توجيه مسارها.

يتوجب على المعارضة اليوم العمل المنهج والمدروس لامتلاك أدوات القوة والتأثير، وإلا فإننا سنشهد ولادة كيان جديد على أنقاض الائتلاف، كما حصل مع المجلس الوطني، أو أننا سنشهد عدة كيانات متنافسة فيما بينها تدعي جميعها تمثيل المعارضة والثورة والشعب السوري.

كتاب الأسبوع

جلبير الأشقر: «الشعب يريد» الربيع الحقيقي

الانتفاضات التي شهدناها منذ عام ٢٠١١ ليست سوى أول الغيث بسبب استمرار الفقر، واللامساواة وعدم الاستقرار. خلاصات قيمة يقدّمها الباحث والأكاديمي اللبناني في كتابه الجديد «الشعب يريد» الصادر بالعربية والإنكليزية عن «دار الساقي».

يقول مؤلف الكتاب: «من جانبي، وصفت الانتفاضات الجارية منذ عام ٢٠١١ بأنّها تشكل سيرورة طويلة الأمد (مما يعني عدم اكتمال الحدث)؛ لأنّ الثورة هزّت معظم البلدان العربية ولم تسفر عن انتفاضة معمّمة، مع أنّه من المرجح جداً حدوث انتفاضات أخرى في السنوات والأشهر المقبلة. أسباب هذه الانتفاضات أعمق من مجرد البُعد السياسي، ومواجهتها تتطلب تغييرات اجتماعية

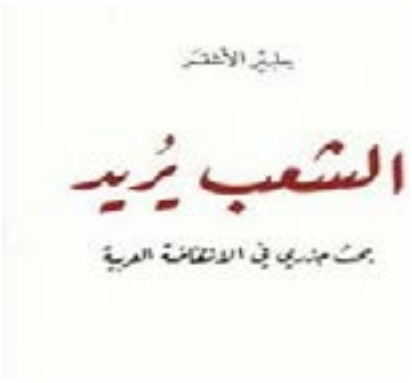

واقتصادية عميقة، إذ لا يوجد حل مستدام للأزمة من دون تغيير الجذور المسببة لها».

عرض مقتنيات جيمس بوند للبيع لصالح العائلات السورية المهجرة

يعتزم مهرجان دبي السينمائي الدولي تنظيم مزاد لبيع بعض المقتنيات والمتعلقات الخاصة بشخصية 'جيمس بوند' السينمائية الشهيرة.

وقال عبد الحميد جمعة رئيس المهرجان: إن المزاد سيقام يوم ١١ كانون الأول المقبل، ضمن فعاليات الدورة العاشرة من المهرجان، التي تنطلق يوم السادس من كانون الأول.

وذكر أن عائد المزاد سيوجه لصالح المتضررين من الأزمة السورية، خصوصاً العائلات السورية المهجرة إلى لبنان في محافظة طرابلس، وإلى الأردن في محافظتي البلقاء والزرقاء.

وأوضح أنه سيتم تزويدهم بالمؤن الأساسية خلال فصل الشتاء، وتوفير المأوى، والغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والمنشآت الصحية، بالإضافة إلى ملابس شتوية، وباقات لتعليم الأطفال.

ويقام المزاد تحت عنوان "ليلة واحدة تغير حياة الناس".

وسيتم من خلال المزاد عرض مقتنيات حصرية استخدمها 'جيمس بوند' في أشهر أفلام الجاسوسية، من بينها السيارة الخارقة طراز 'أوستون مارتن فانكويش'، الوحيدة التي تم انتاجها احتفاء بالذكرى الخمسين على انطلاق شخصية 'جيمس بوند' في أفلام مثل 'سكاي فال'.

ويعرض المزاد أيضا تذاكر دخول حصرية للعرض العالمي الأول لفيلم 'جيمس بوند' المقبل، ومجموعة من ملابس شخصية 'بوند'، وأدواته ومركباته التي تم استخدامها على مر العقود الماضية.

وقدمت نجمة هوليوود "سكارليت جوهانسون" تذاكر خاصة لفيلمها الجديد 'كابتن أمريكا'، في جزئه الثاني للمشاركين في حضور المزاد.

ودعا "جمعة" المؤسسات والشخصيات من المبادرين بأعمال الخير، إلى تقديم دعمهم لهذه الأمسية الخيرية التي ستقام في برج خليفة.

ويقام هذا المزاد للعام الثالث على التوالي ضمن فعاليات مهرجان دبي السينمائي، ونجح المزادان السابقان في جمع أكثر من مليوني دولار وجهت للأعمال الخيرية والإنسانية.

مدرسة ألمانية تغني من أجل سورية

احتضنت بلدة "بورنهايم" غرب ألمانيا حفلاً غنائياً فريداً من نوعه، نظمته مدرسة ألمانية بالتعاون مع ثلاث فرق فنية، بهدف التعبير، عبر الغناء، عن التضامن مع معاناة الشعب السوري، ولجمع تبرعات قد تساعد في تخفيف معاناة بعض السوريين.

"يا سورية... نغني للسلام فيك.. نغني للإنسان فيك..."، هكذا غنوا، في حفل غنائي أقاموه خصيصاً للشعب السوري تحت عنوان: "لنغني من أجل سورية".

لم يكن الحفل للرقص أو المرح، رغم أنه غنائي؛ حيث جاءت الأغاني المختارة إنسانية الطابع بالدرجة الأولى، حزينة أحياناً، وتدعو إلى التضامن بين البشر أحياناً أخرى.

"مدرسة أوروبا" في بلدة "بورنهايم" المجاورة لمدينتي "كولونيا" و"بون"، احتضنت الفعالية مساء الجمعة (٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣)، وحضرها العديد من تلاميذ المدرسة وذويهم. وعموماً كان الجمهور متنوعاً من حيث الفئات العمرية، فيما اشتركت ثلاث فرق غنائية محلية في الحفل وهي: "a r t&weise"، و" DC d d p"، و "Vitamin Z".

"نذهب إلى تركيا لقضاء إجازتنا ولنستمتع بمياه البحر المتوسط، وعلى بعد بضعة مئات من الكيلومترات تدور حرب طاحنة ويموت عشرات الأشخاص يوميا"، قال هذه الكلمات بتأثر الموسيقي "ماكس فايزه"، قائد فرقة "a r t&weise"، ثم أضاف: "لا يمكننا نحن الألمان الاستمرار في إدارة وجوهنا وتجاهل ما يحدث هناك".

التحضير للحفل بدأ قبل أسبوعين، عبر تخصيص موقع انترنت بسيط للفعالية الخيرية، وعليه دعوة للتبرع مع وضع رقم الحساب الخاص للتبرع. ريع الحفل والتبرعات التي جُمعت خلاله لصالح الشعب السوري، سيتم إيصالها عبر منظمتين عاملتين هناك هما: "أطباء بلا حدود"، ومنظمة "مالتيزر الدولية"، وهاتان المنظمتان لديهما حساب بنكي في ألمانيا لجمع التبرعات للإغاثة في سورية.

لاجئون ومجاهدون... عن قصص السوريين الفارين من سورية والمجاهدين الأوربيين القادمين إليها!

تناولت صحيفة الدايلي تلغراف كعادتها الشأن السوري في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٤ وكان من بين المواضيع اللافتة في الصحيفة موضوع "ظاهرة الهجرة غير الشرعية" التي اتسع حجمها بين السوريين في الفترة الأخير بقلم الكاتبة "روث شيرلوك".

ذكرت الجريدة: "بينما يخاطر آلاف اللاجئين السوريون بحياتهم على قوارب الموت المطاطية، أو يختبئون في شحنات الدواب والمواشي ليصلوا إلى أوروبا، يتم تهريب الأثرياء السوريين إلى القارة الأوروبية بالطائرات والرحلات السياحية البحرية. فقد كشف تحقيق سري لجريدة الدايلي تلغراف عن شبكة تهريب للأثرياء تمتد من لبنان وتركيا إلى أرقى الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، السويد وبريطانيا. ويمكن أن تكون الكلفة عشرات الآلاف من الدولارات، لكن الهجرة غير الشرعية لمن يستطيع أن يؤمنها سهلة للغاية، وهي الخيار الذي اتخذه العديد من السوريين الذي غادروا البلاد.

وفي التحقيق السري الذي قام به مراسل الدايلي تلغراف ظهرت المعلومات الآتية:

"لقد شرح موظف في مكتب السياحة طرق السفر للدايلي تلغراف عندما عرض مراسلنا نفسه كزبون. فخلال السنوات الماضية، بينما دمرت الحرب سورية، استطاع الموظف عن طريق خداع مجموعة من الموظفين تهريب عميل بدون وجود أوراق تجيز له السفر، يمكن للمهرب أن يستخرج جواز سفر من داخل سورة برشوة لا تتجاوز بضع مئات الدولارات. ثم، إذا اختار الزبون الطريقة الأكثر شيوعاً في الهرب، سيذهب بالطائرة من بيروت لاسطنبول، حيث لا يحتاج السوريون إلى "فيزا". ومن هناك، يتم تدبير الصلات بهدف تهريب الزبون إلى بلغاريا. هذا ويعتبر خبراء اللجوء بلغارية بوابة أوروبا في الأشهر الأخيرة؛ لقد تم احتجاز ٢٣٧٧ مهاجر غير شرعي على الحدود، وعلى الرغم من ذلك يقول المهربون: إن الأمن يتعامل بتراخ مع المهاجرين.

وفي عدة شهادات لسوريين حاولوا الهرب بهذه الطريقة أوردت الجريدة:

"هناك طريق آخر شائع للتهريب، يبدأ برحلة بالقارب من تركيا إلى اليونان. تحدثت أم مسيحية عرفت عن نفسها بـ"حنة"، عن ابن أخيها الذي هرب برحلة بحرية. "كان مجندا في الجيش السوري، وقد قتل جميع أفراد وحدته

خلال القتال، وأدركنا أنه علينا إخراجه من البلاد، عندما وصل إلى تركيا، أعطاه المهربون ثلاثة خيارات ليعبر إلى اليونان: تكلف الرحلة بالقارب المطاطي ١٧٠٠ جنيه استرليني، أما قارب التحذيف فيكلف ٢٥٠٠ جنيه استرليني، أو يمكنه الهرب بقارب سياحي بكلفة ٣٤٠٠ جنيه استرليني. لقد كنا قلقين على سلامته، فقد حاولت صديقة لي الهروب بقارب تحذيف منذ حوالي شهر، لكن حمولة القارب كانت زائدة فغرق القارب، وكادت أن تغرق هي وابنتها".

"أعرف حوالي ١١٠ مواطنين سوريين، من الأصدقاء والأقارب، هربوا خلال الأشهر الماضية"، حالما يصلون إلى اليونان، يلتقي اللاجئون بالمهربين الذين يؤمنون لهم الوثائق اللازمة للمضي بالسفر.

"أبو ابراهيم مهرب عراقي مشهور هنا" كما يقول سالم، وهو مقاتل سابق في الثورة، تحدث إلينا عبر السكايب من اليونان، حيث كان ينتظر ليسافر إلى السويد: "لديه أكثر من ٥٠٠٠ جواز سفر مسروق أو مزور، يأتي الناس إليه ويعطيهم جواز سفر بصورة تشبه ملامحهم. وإذا لم يجد جواز السفر الملائم، سيدفع للموظفين على مركب سياحي وستذهب إلى السويد بهذه الطريقة، يكلف هذا الأمر ٣٨٠٠ جنيه استرليني"

يقول "أحمد" من حمص، الذي يزور أصدقاءه في منزلهم الجديد في حجرة خشبية في جبال الألب السويسرية: "لقد استغرق الأمر ستة أشهر للوصول إلى هنا ودفعنا حوالي ٤٠٠٠٠ يورو. في اليونان اضطروا للانتظار عدة شهور ريثما يجد المهرب جوازاً ملائماً".

ويضيف أحمد: "وأخيراً عثر المهرب على جواز سفر لعائلة مكونة من ولدين وفتاة، لدى صديقي طفلتين وولد، لذا في المطار تم تقديم الفتاة الأصغر على أنها ولد. إنه أمر غير قانوني لكنه الخيار الوحيد. سورية ليست المكان الأنسب لأطفاله الآن".

وفي مقالة أخرى للكاتب "توم وايت هيد" محرر الشؤون الأمنية في الصحيفة، تناولت الدايلي تلغراف قضية مقتل المواطنين البريطانيين في ساحات الصراع السورية.

"تعتقد مصادر أمنية أن عدد البريطانيين الذين قتلوا خلال قتالهم مع الثوار المرتبطين بالقاعدة قد بلغ العشرين، وسط مخاوف من جذب الصراع لجهاديين جدد في بريطانيا، وتشير هذه الأرقام للمخاوف المتزايدة من أن عدد البريطانيين الحقيقي المتجهين إلى سورية بهدف القتال هو أكبر بكثير مما نعتقد. هذا وقد قتل أربعة بريطانيين خلال الأشهر الأخيرة في سورية، لكن المصادر الأمنية تعتقد بأن هذا الرقم قد أصبح الآن أكبر بكثير. وهناك مخاوف متجددة الآن من احتمال عودة مئات الشبان البريطانيين الذين غادروا البلاد وتشكيلهم خطراً على البلاد. هذه التقديرات جاءت وسط الأخبار عن الشاب "محمد الراج" الذي قتل في سورية والذي صرّح صديق له بأنه قد تعرض "لغسيل دماغ" في جامع لندني محلي قبل توجهه إلى سورية"

هذا وقد تناولت صحيفة الغارديان قضية المواطن البريطاني "محمد الراج" في عددها الصادر في ٢٠/ ٢٠١٣/١١ بقلم الصحفيين "شيف مالك" و"هارون صديق":

"محمد الراج البالغ من العمر حوالي العشرين عاماً، هو ثاني بريطاني يتم إثبات مقتله في سورية واشتراكه في الحرب الأهلية الدائرة هناك. هذا وقد أمضى الراج ١٨ شهراً في السجن بتهمة التظاهر واستعمال العنف أمام السفارة الإسرائيلية في لندن عام ٢٠٠٩."

وفي شهادة لشيراز ماهر، عضو مركز دراسة الأصولية العالمي، حول محمد الراج أوردت الصحيفة:

"لقد استقصينا حول الجماعات التي تقرب منها الراج، وظهرت لدينا الكثير من الدلائل حول ثلاث جماعات مختلفة، الأولى وصلتنا عن طريق الحملة الإعلانية التي قامت بها جبهة النصرة التي نشرت بعض التسجيلات التي ظهر فيها الراج، كما رأينا شعار دولة الشام والعراق الإسلامية في تسجيلات أخرى، وأخيراً، في المكان الذي رجحنا أن يكون الراج فيه، وهو منطقة ما بين حلب وإدلب، كانت هناك مجموعة مستقلة من الجهاديين الأجانب، تقدم المساعدة العسكرية لجبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية".

على معبر الموت.. يقتل الحب

محمود الدرويش

يقف بين مئات من السوريين عند معبر كراج الحجز في بستان القصر بمدينة حلب، ينتظر الفرصة المواتية لينتقل إلى الضفة الأخرى من المدينة، التي شطرتها الحرب إلى ضفتين غربية وشرقية.

يعود (جمال العربي) إلى المدينة بعد غياب طال عاماً كاملاً، تغير الكثير في المدنية، تغيرت الطرقات، جزء كبير من الأبنية تضرر بفعل الحرب.

لم يدرس جمال قرار الذهاب إلى مدينة حلب كثيراً، بل تلقى عرضاً من أحد أصدقائه بفرحة كبيرة، فمن لا يحب تلك المدينة؛ وهي التي تعشق الحياة وتأبى الموت.

مراقبة

الحيرة تتلبس (جمال)؛ فالحال ليست كما في السابق، والطرق في المدينة أصبحت قليلة، والتنقل بين شطري المدينة أمر خطير.

(قناصان) يراقبان المعبر؛ أحدهما فوق القصر البلدي، والآخر فوق القلعة، والاثنان يطلان على المعبر، وكثير من الناس سقطوا برصاصهم. لا يعرف الإنسان أي قناص قد يكون ثبت بندقيته، ووضع رصاصة فيها، وربما أشعل "سيجاراً"، وجلس ينتظر ضحية تعبر معبر الموت.

بعد انقسام المدينة بين الطرفين، أطلق على المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش الحر تسمية "حلب الشرقية"، وعلى المنطقة الواقعة تحت سيطرة النظام أطلق عليها اسم "حلب الغربية"، وكأن القسمين يقعان في دولتين متحاربتين.

مكره أخوك

لا يحتاج الإنسان إلى "جواز سفر" للعبور بين القسمين، لكن يستلزم الأمر قدراً كبيراً من الحاجة، فمعظم دوائر الدولة تقع في "القسم الغربي"، وهناك موظفون كثيرون في "القسم الشرقي" يضطرون للذهاب، بشكل يومي، إلى عملهم عبر "المعبر"، الذي كثيراً ما تحصل اشتباكات حوله؛ إذ لا يبتعد حاجز الجيش الحر عن حاجز النظام أكثر من ٥٠٠ متر، يفصل بينها مجموعة من (الباصات) المحطمة وضعت بشكل متعرج، ويليها مسافة فارغة تبلغ ٢٠٠ متر، وفيها تجري أكثر عمليات القنص والقتل، قبل أن يصل الإنسان إلى حاجز النظام.

ليس وحده العمل ما يجبر الحلبيين على العبور من معبر (الموت)، بل أيضاً عدم توفر السلع، كالخضار وحليب الأطفال والمواد الغذائية الأخرى، في القسم الغربي، يعتبر أحد الأسباب التي تدفعهم إلى تحدي الرصاص الغادر.

فتلك المرأة التي تحتضن (ربطة) الخبز وأكياس الخضار، وهي تركض مسرعة؛ لتفادي الطلقات التي ربما تنطلق في أي لحظة، لا تغادر مخيلة "جمال" أبداً. كما أن صلات القرابة تجعل سكان القسمين يعبرون لزيارة بعضهم البعض.

حب وخطر

"جمال"، الذي يقف للمرة الأولى بقصد العبور، ليس لديه عمل هناك، ولا يحمل طعاماً لأهله في القسم الغربي، بل أعياه الشوق والحنين لفتاة يحبها وطال غيابه عنها عاماً كاملاً، ربما الحب يجعل الإنسان ينسى بأنه قد يتعرض للموت في سبيل أن يرى من يحب. رغم أن "العربي" يضع احتمالاً يصل إلى ٥٠ بالمئة بأنه قد يلقى القبض عليه، لكنه مصر على العبور بسبب وعد قطعه لحبيبته بأنه سيراها اليوم أو غداً، فهو في المدينة الآن، ومئات من الأمتار تفصل بينهما، طمأن نفسه بأن الجيش النظامي لا يستوقف المشاة في أغلب الأحيان كما أخبروه، فقرر في داخله أن يتنقل في ذلك القسم راجلاً.

يشق جمال طريقه بين المئات متجها نحو المعبر من بين الناس والخضار... ليقطع حاجز الجيش الحر الأول، فالثاني، حيث يقف المقاتلون هناك دون إبداء أي تصرف، بينما في الحاجز الثالث يقوم العناصر بعملية تفتيش للمارة؛ ليمنعوا تهريب المحروقات والكميات الكبيرة من الخبز والخضار والدخان، وغيرها من السلع، فهم لا يسمحون للمارة بأن يحملوا فوق حاجتهم.

رصاص طائش

يعبر جمال الحاجز الثالث، لكنه يتراجع قليلاً، يمسك (هاتفه الخلوي) ويقوم بمسح كافة الصور التي تحمل طابعاً ثورياً، والأناشيد ثورية، وحتى الرسائل؛ فربما يستوقفه أحد الحواجز (الطيارة) ويقوم بتفتيش (هاتفه)، وفي حال لم يكن في الجوال شيء ذو طابع ثوري، فربما يستطيع الإفلات من قبضة (الشبيحة) أو الأمن، الذين في الغالب لا يبحثون عن الاسم في (الفيش)، في حال كان الحاجز (طياراً)، والحاجز الطيار هو الذي لا يكون ثابتاً في مكان معين.

بعد أن أجرى عملية المسح يبدأ بالمشي متباطئاً للعبور، فهاهي (الباصات) التي وضعت بشكل متعرج لمنع اقتراب السيارات وتنظيم حركة المارة، يمشي جمال من بينها، ومعه المئات الذين لا يعرفون إن كان سيسقط اليوم أو لا.

وقبل الوصول إلى (الباص) الثالث تبدأ الأعيرة النارية بالانطلاق، وتبدأ الاشتباكات بالقرب من المعبر، ربما (القناص) أنهى "سيجارته" وبدأ بإطلاق رصاصاته..!!!

يقف جمال مع المارة الآخرين، محتمين (بالباص المحطم)، ويحاولون النظر باتجاه المنطقة الفارغة ليروا إن سقط أحد، لكنهم لا يستطيعون.

إحصاء وتمتمة

لم يسمع جمال كثيراً صراخ النساء أو بكاء الأطفال، فهو مشهد عادي في ظل هذا الموقف الذي يملؤه الخوف، لكن ما شده أكثر صوت يأتي من الخلف وهو يقول: (صاروا تلاتة..صاروا أربعة..) هنا يندهش، هل هناك من يحصي القتلى بهذه البرودة..؟!!! يتمتم "العربي" بكلمات خافتة ويقول: (يضرب ما في إحساس). ليأتيه جواب بصوت خافت من جانبه يقول: (لا تقلق، هذا الرجل كل يوم يفعل ذلك كنكتة). يفكر جمال بتلك (النكتة) باندهاش، هل فعلاً أصبح الموت في بلادي مزاحاً؟!!!

نصف ساعة تمضي وما تزال هناك طلقات رصاص يسمع صوتها بين اللحظة واللحظة، بعد ذلك بدقائق، تتوقف أصوات الرصاص، ويخيم السكون على الجميع، وبعدها بدقائق يتابع الناس سيرهم وركضهم في الاتجاهين.

باندهاش وصدمة كبيرين يقول جمال: "ما يزال هؤلاء الناس يعبرون بعد هذا الاشتباك..!!! هل من المعقول أن أبناء بلدي ألفوا الموت؟!!" يطبق الصمت على جمال لحظات ويفكر: إنه لا يستطيع العبور رغم عدم إصابة أحد وعبور مئات الناس، ربما يكون الرصاص تحذيراً له بعدم الدخول إلى القسم المحرم عنه، يخرج هاتفه ويقوم بالاتصال بحبيبته ويقول لها: "حبيبتي إنني متأسف، لن أفي بوعدي فلم أستطع العبور".

النظام يعيد "تنظيم" السجلات المدنية ويصدر بطاقات شخصية جديدة.. وملايين السوريين مهددون بضياع الهوية

مراسل "جسر": "السجلات محفوظة.. ولكن القضية لا تلقى اهتمام المعارضة"!

خاص جسر

أثار الخبر الذي تناقلته العديد من وسائل الإعلام، حول نية حكومة النظام الأسدي إصدار بطاقات شخصية جديدة، الكثير من التساؤلات حول مصير الملايين من السوريين في المناطق المحررة أو في دول اللجوء، وقدرتهم على الحصول على هذه البطاقات، خاصة بعد ربط هذا الخبر بأنباء تحدثت عن نية النظام بسحب الجنسيات من معارضيه، وعدم السماح بعودة الفلسطينيين السوريين الذين خرجوا من سوريا!.

وفي حيثيات القرار أفاد موقع الاقتصادي أن "مجلس الشعب" التابع للنظام، أقرّ موازنة وزارة الداخلية التي تضمنت تنفيذ مشروع البطاقات الشخصية الجديدة، وفي الوقت ذاته نقلت "وكالة الأنباء السورية سانا" عن معاون وزير الداخلية للأحوال المدنية "عادل الديري"، قوله: "البطاقة الشخصية الحديثة صُممت وفق أحدث التقنيات المتبعة عالمياً في مجال البطاقات الشخصية، بحيث تتضمن كامل البيانات المتعلقة بحامل البطاقة والتي تحتاجها الجهات العامة". لافتاً إلى أن "المزايا الناجمة عن هذا المشروع هي تهيئة شروط الإقلاع بمشروع الحكومة الالكترونية وإدخال البصمة الإلكترونية على البطاقة، ما سيجنب خزانة الدولة دفع عشرة ملايين يورو كلفة تنفيذ مشروع البصمة بشكل منفرد"

وأضاف الديري بأن الأشهر الثلاثين الأخيرة شهدت "حرق نحو نصف أمانات السجل المدني المنتشرة في جميع المناطق وتخريبها، والبالغ عددها ٢٩٠ أمانة، ما طرح ضرورة إقامة مشروع أتمتة السجل المدني، وتصوير معظم السجلات والاحتفاظ بها"، قائلاً: "إن وزارة الداخلية بصدد إنجاز مشروع تحسين خطوط الاتصال بين قيادات ومراكز الشرطة في كل محافظة (من المحافظات الـ١٤) بهدف تطوير آلية التواصل وتبادل المعلومات"، إضافة إلى "تشكيل لجنة تعنى بشؤون المخطوفين من العاملين في وزارة الداخلية، التي توصلت إلى إقرار توصية بالاستمرار في دفع رواتب المخطوفين لمدة عام كامل، من دون حسومات، إلى حين التحقق من أوضاعهم".

وقد بدت هذه التصريحات مثيرة للكثير من السخرية والتوجس في الآن ذاته، فعن أي "قيادات ومراكز شرطة موزعة في المحافظات الـ١٤" يتحدث معاون وزير داخلية النظام، في ظرف باتت فيه العديد من المحافظات السورية خارج سيطرة النظام فعلياً، باستثناء بعض الجزر الأمنية والعسكرية المعزولة؟! وماذا عن أكثر من مليونين ومائتي ألف سوري في الخارج سجلوا في "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" بصفة لاجئي حرب؟!

ألا يمكن الحديث هنا عن نية النظام بإيجاد "مواطنين جدد" للدولة السورية من الموالين له ومن أبناء المناطق الخاضعة لسيطرته فقط، يملكون وحدهم "البطاقة الشخصية الحديثة ذات البصمة المؤقتة"؟؟ وألا يتفق هذا التهديد المضمر بالإلغاء وسحب الجنسية، مع الأسلوب الذي عُرف عن النظام في "التطوير والتحديث"؟! ثم ما قصة حرق نصف السجلات المدنية السورية وضياعها؟ أليس هذا مؤشراً خطيراً إلى إمكانية التلاعب بالجنسية السورية، وحرمان البعض منها، وتجنيس آخرين بها؟! خاصة مع الإشاعات التي ترددت حول نية النظام تجنيس إيرانيين وعراقيين ولبنانيين موالين له، بقصد تغيير التركيبة الديموغرافية للبلاد. ألا يهدد هذا في الصميم كيان سورية التي نعرفها؟!

ومن ناحية أخرى ما الدور الذي لعبته، ومن الممكن أن تلعبه، المعارضة السورية والحكومة المؤقتة ومجالس الإدارة المحلية في المناطق المحررة، لمواجهة هذه القضية المصيرية؟

"جسر" حاولت استقصاء هذا الموضوع في المناطق المحررة، وقد أفادها مراسلها في مدينة تل أبيض المحررة، محمود الدرويش، وعضو لجان التنسيق المحلية، بأن السجلات المدنية في المحافظة قد سلمت من التلف بفضل المبادرة الذاتية لبعض الموظفين المخلصين. يقول أحد الموظفين: "إنه ذهب إلى الدائرة في مدينة تل أبيض، أثناء قصفها في أيلول ٢٠١٢ وقام بنقل السجلات الرئيسية إلى القبو خشية تعرضها للقصف وتلفها".

ويؤكد الدرويش: "في مدينة تل أبيض أو حتى في الرقة، السجل المدني لم يتعرض لأي نوع من السرقة، بل بقيت السجلات محفوظة في السجل المدني، ولغاية الآن يستطيع الناس أن يستخرجوا إخراج قيد منها، وفي بعض الأحوال استخراج دفتر للعائلة".

ولكن، رغم هذا، فإن موضوع السجلات المدنية على أهميته، لم يحظ بالكثير من اهتمام مجالس الإدارة المحلية، حيث يؤكد مراسلنا: "لغاية الآن، تشكل مجلسان محليان في مدينة تل أبيض، ولم يشملا مكتباً خاصاً بالأحوال المدنية".

وفي تعليقه على قضية البطاقات الشخصية الجديدة التي ينوي النظام إصدارها، يشير الدرويش إلى قضية مهمة قد يكون لها آثارها وعواقبها المستقبلية، حيث يقول: "لم نتأكد من الأخبار المتعلقة بهذه البطاقات، لكن في حال كانت صحيحة، فمازال الناس يذهبون إلى مناطق خاضعة للنظام، كالقسم من دير الزور الذي يخضع لسيطرة النظام، حيث انتقلت الدوائر الحكومية إلى هناك، ومازال الموظفون يتقاضون رواتبهم من تلك المدينة، ويقومون بتسيير معاملات رسمية، كالتي كانوا يقومون بها سابقاً في هذا الخصوص، حتى أن النظام أعطى إشعاراً للموظفين في السجل المدني في مدينة تل أبيض بأنه يجب عليهم الالتحاق بدائرتهم في دير الزور".

هذا الواقع الناتج عن إهمال مجالس الإدارة المحلية والمعارضة لدورها في إدارة حياة الناس في المناطق المحررة، يجبر الناس إذاً، على عدم قطع ارتباطهم بمؤسسات النظام، مما قد يتيح المجال لهذا الأخير باستغلال هذه النقطة لإعادة إخضاع الناس وجرهم إلى حظيرته من جديد.

يضيف الدرويش: "لقد كنت في المجلس المحلي لمدينة تل أبيض منذ تحرير المدينة في أيلول من العام ٢٠١٢، وللغاية الشهر السابع من العام ٢٠١٣، لم يكن لدينا مكتب خاص بالأحوال المدنية، لكن كنا نحاول الحفاظ على الدائرة القديمة، والاحتفاظ بالسجلات، وترك الحرية للموظفين بتسيير أمورها، ولم نبلغ أو نستلم أي مشروع من أي جهة معارضة، كالائتلاف أو هيئات أخرى، بخصوص هذا الشأن، بل اقتصرت الأمور على السجلات القديمة، والتنسيق مع الموظفين السابقين من أجل تسيير تلك المؤسسة".

يثير هذا الكلام الكثير من علامات الاستفهام حول دور المعارضة والحكومة المؤقتة، ومدى وعيها لطبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه، ولحقيقة الخطر الذي تواجهه الثورة وتطلعات السوريين نتيجة إهمالها لمثل هذه القضايا، حيث ستشكل قضية السجل المدني السوري فرصة للنظام للعبث بالجنسية السورية وحق منحها أو حجبها، ولإعادة إخضاع من تحرر من السوريين، وما خفي كان أعظم!

المياسة آل ثاني تشتري لوحة لبيكون بـ١٤٢ مليون دولار

وكانكشفت صحيفة «نيويورك بوست» اليوم أن شقيقة أمير قطر، الشيخة المياسة بنت حمد آل ثاني، هي التي اشترت لوحة الفنان البريطاني "فرانسيس بيكون"، التي حققت رقماً قياسياً لأغلى عمل فني على الإطلاق عندما بيعت الأسبوع الماضي بمبلغ ١٤٢ مليون دولار في مزاد علني في نيويورك.

ويصور بيكون في لوحة «ثلاث دراسات لرسم لوسيان فرويد» صديقه ومنافسه وهو يجلس على كرسي خشبي وله خلفيتان مختلفتان.

وأوضحت الصحيفة أن الشيخة المياسة المعروفة باهتمامها الكبيرة بمجالات الثقافة والتعليم، حصلت على هذه اللوحة في إطار حرصها على شراء الأعمال لمتحف قطر الوطني الذي يصممه المهندس المعماري جان نوفيل، ويتوقع افتتاحه في نهاية ٢٠١٤.

وأشارت الصحيفة إلى احتمال شراء المياسة للوحة أخرى لبيكون، وواحدة لمارك روثوك، وأخرى لدامين هيرست، عرضتها دار مزادات «سوثبيز» بإجمالي ١٥٨ بليون دولار.

ت مجلة «فانيتي فاير» كشفت العام الماضي عن قيام الأسرة الحاكمة في قطر بدفع ٢٥٠ مليون دولار في لوحة «لاعبي الورق» لبول سيزان في أغلى عمل فني بيع بصفقة خاصة خلال عام ٢٠١١.

وكانت الشيخة المياسة تصدرت الشهر الماضية قائمة أقوى مائة شخصية في عالم الفن التي تصدر سنوياً عن مجلة «آرت ريفيو».

تغيب العريس عن الزفاف... فتزوجت العروس أحد الضيوف

تخلّف رجل في الهند عن الحضور إلى حفل زفافه، فما كان من أحد الضيوف إلا أن تبرّع وتزوج العروس بدلاً منه.

وذكرت صحيفة «تايمز أوف إنديا» أن الفتاة، بونرادها (٢٣ عاماً) من منطقة كانياكوماري في ولاية تاميل نادو جنوب الهند، كانت تنتظر خطيبها سيتهيرايفولو (٣٥ عاماً) في الليلة التي سبقت حفل الزفاف الأسبوع الماضي للمشاركة في احتفال استقبال تقيمه عائلتها لعائلة العريس.

ولكن عائلة العريس أبلغت أهل العروس إن سيتهيرايفولو، تشاجر معهم قبل ليلة وخرج من البيت ولم يعد.

وغضب أهل العروس حين عرفوا أن العريس تخلى عنها يوم الزفاف لأن ذلك سيؤثر بشكل كبير على مستقبلها.

وسمع سيفاكومار، أحد الأقارب الذين أتوا إلى قرية العروس ليحضروا حفل الزفاف بما حصل، فعرض أن يتزوجها بدلاً من العريس الأول، ووافقت عائلة العروس على الفور وأقيم حفل الزفاف بموعده ولكن بعريس مختلف.